

شروط المؤرخ في كتابة التاريخ والتراجم

خمس فتاوى لم تنشر لخمسة من أعلام

القرن التاسع الهجرى

للمؤلف: فؤاد سبر

أجمع العلماء على أن علم التاريخ من أجل العلوم ، وأكثرها فضلا ونفعاً وفائدة ، وإن تراجم السلف وسيرهم وما وصفوا به من خير وشر ، مدعاة للناس للاقتداء ، بما كانوا عليه من خير ، وتجنب ما اتصفوا به من شر ، وقد عد الحافظ السخاوى ، علم التاريخ فنا من فنون الحديث النبوى ، يجب أن يسلك فيه المنهج القويم المستقيم ^(١) .

واذ كان يقع فى الأخبار ، الصدق والكذب ، والحق والباطل ، والخطأ والصواب ، فقد وضعوا قديما شروطا فيمن يتعرض للرواية والسند والأخبار ، والتزموا سوق تلك الأخبار بالأسانيد ، وتتبع أحوال الرواة التى تساعد على نقد أخبارهم ، وما يجب أن يكونوا عليه من عدالة وضبط ، فكان من ذلك « الجرح والتعديل » وهو علم « يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ .. والكلام فى الرجال جرحا وتعديلا ، ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وجوز ذلك تورعا وصونا للشريعة لا طعنا فى الناس ، وكما جاز الجرح فى الشهود ، جاز فى الرواة ، والتثبت فى أمر الدين أولى من التثبت فى الحقوق والأموال » ^(٢) .

وعلم التاريخ اذ يتعرض لسير الناس وأحوالهم ، وما كانوا عليه فى حياتهم من صفات وأفعال ، فقد اشترط فى المؤرخ : « أن يكون عالما عدلا

(١) الاعلان بالتوبيخ ص ٤٤ .

(٢) كشف الظنون ١ : ٣٩٠ .

صادقا ، واذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى ، وأن لا يكون ذلك الذى نقله أخذه فى المذكرة وكتبه بعد ذلك ، وأن يسمى المنقول عنه ويشترط فيه أيضا ، لما يترجمه من عند نفسه ، ولما عساه يطول فى التراجم ويقتصر ، أن يكون عارفا بحال صاحب الترجمة علما ودينا وغيرهما من الصفات ، وهذا عزيز جدا ، وأن يكون حسن العبارة ، عارفا بمدلولات الألفاظ ، وأن يكون حسن التصور ، حتى يتصور حال ترجمته ، جميع حال ذلك الشخص ، ويعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه ولا تنقص عنه ، وأن لا يغلبه الهوى فيخيل اليه هواد الاطناب فى مدح من يحبه ، والتقصير فى غيره .. » (١) :

وقد خالف كثير من المؤرخين هذه الشروط ، فملأوا توارихهم بالكثير من الآراء والأحكام ، التى أملاها الهوى . لما بينهم وبين معاصريهم من الصداقة والعداوة ، والرغبة والرغبة . أو ما يسببه التعصب من خلاف فى العقيدة والمذهب . ومن هذا النوع الأخير ما أثبتته تاج الدين السبكي ، على شيخه شمس الدين الذهبى ، من أنه كان يتعمد الضعة من الأشاعرة والمدح فى المجسمة بقوله : « فان أهل التاريخ ، ربما وضعوا من أناس ورفعوا أناسا ، لتعصب أو لجهل ، أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به ، أو غير ذلك من الأسباب ، والجهل فى المؤرخين ، أكثر منه فى أهل الجرح والتعديل ، وكذلك التعصب ، وقل أن رأيت تاريخا خاليا من ذلك . وأما تاريخ شيخنا الذهبى — غفر الله له — فانه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط .. فلقد أكثر الوقعة فى أهل الدين — أعنى الفقراء الذين هم صفوة الخلق — واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين ، ومال فأفرط على الأشاعرة ، ومدح فزاد فى المجسمة ، هذا وهو الحافظ المدره والامام المبجل ، فما ظنك بعوام المؤرخين (٢) .

(١) مما نقله تاج السبكي فى طبقاته (١ : ١٩٧) من خط والده الامام تقى الدين السبكي .

(٢) طبقات الشافعية ١ : ١٩٧ والاعلان بالتوبيخ ٧٣ . وقد قصدت نقل هذا النص والنص الذى يليه وهما لتساج الدين السبكي . لأنهما يعتبران فتوى أخرى فى هذا الموضوع ولأن عز الدين الكنانى صاحب الفتوى الخامسة المنشورة مع هذا البحث . تعرض لهذا الكلام ورد عليه .

ومما ذكره أيضا تاج الدين السبكي في « معيد النعم » عن المؤرخين :
« ومنهم المؤرخون ، وهم على شفا جرف هار ، لأنهم يتسلطون على
أعراض الناس ، وربما نقلوا مجرد ما يبلغهم من صادق أو كاذب ، فلا بد
أن يكون المؤرخ عادلا عدلا ، عارفا بحال من يترجمه ، ليس بينه وبينه
من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله
على الغض منه ، وربما كان الباعث له الضعة من أقوام ، مخالفة العقيدة ،
واعتقاد أنهم على ضلال ، فيقع فيهم ، أو يقصر في الثناء عليهم لذلك » (١).
ومن هذه الأقوال والنصوص ، نرى اهتمام الناس في مختلف
العصور بالشروط التي يجب أن يكون عليها المؤرخ ، والحدود التي
عليه التزامها في تأريخه للحوادث والتراجم ، ونرى هذا الاهتمام في
القرن التاسع يظهر في سؤال سائل وجهه الى كبار علماء عصره ليفتوا
في أمر هو :

هل للمؤرخ أن يذكر تراجم الناس على ما يعلم منها من خير وشر ؟!
وقد أجيب على هذا السؤال بخمس فتاوى ، صدرت من خمسة من
أعلام القرن التاسع الهجري وكلهم شغل منصب « قاضي القضاة » كما
يبدو ذلك من الحرص على ذكر هذا اللقب بجوار أسمائهم في رءوس
هذه الفتاوى . رغم أن أكثرهم اشتهر بلقب شيخ الاسلام أو غيره من
الألقاب ، وهؤلاء العلماء هم :

- ١ — قاضي القضاة شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني
الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ (الضوء اللامع ٢ : ٣٦) .
- ٢ — قاضي القضاة شمس الدين محمد بن علي بن محمد القاياتي
الشافعي المتوفى سنة ٨٥٠ هـ (الضوء ٩ : ٢١٢) .
- ٣ — قاضي القضاة سعد الدين سعد بن محمد بن عبد الله الديري
الحنفي المتوفى سنة ٨٦٧ هـ (الضوء ٣ : ٢٤٩) .

(١) معيد النعم ومبيد النقم ص ٧٤ .

٤ — قاضى القضاة بدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني
الحنفى المتوفى سنة ٨٥٥ (الضوء ١٠ : ١٣١) .

٥ — قاضى القضاة عز الدين احمد بن ابراهيم بن نصر الله الكنانى
الحنبلئ المتوفى سنة ٨٧٦ (الضوء ١ : ٢٠٥) .

وهذه الفتاوى موجودة فى « الكتبخانة الآصفية » بحيدر آباد بالهند
برقم ٤٤ مجاميع وكتبت بخط أحد العلماء ، وربما كتبت فى أواخر القرن
التاسع وتقع فى أحد عشر صفحة وعدد أسطر كل صفحة ٢١ سطرًا . وجاء
بآخرها أنها قوبلت على أصلها المنقول منها ^(١) .

وهذه هى الفتاوى :

(١) يظهر من مراجعة كتاب « الاعلان بالتوييح لمن ذم التاريخ » أن
مؤلفه الحافظ شمس الدين السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ قد وقف على هذه
الفتاوى ونقل منها بعض النصوص فى هذا الكتاب . بل انه لخص فتوى
عز الدين الكنانى — وهى أكبر هذه الفتاوى — تلخيصا حسنا ، وقد قابلت
هذه النصوص المنقولة على هذه الفتاوى ، وأثبتت خلافاتها . (انظر الاعلان
بالتاريخ من ص ٥٣ — ٥٨) .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلاته وسلامه على محمد وآله وصحبه والتابعين

ما يقول السادة العلماء الأعلام مشايخ الاسلام ، أمتع الله بوجودهم الأيام ، في مؤرخ يذكر تراجم الناس على ما يعلم منها من خير وشر ، تابعا في ذلك لمن تقدمه من سلف العلماء ، والأئمة الماضيين ، وهم القوم بهم يقتدى ، وعليهم يعول ، قاصدا بذكر الشر ، التنفير ممن يكون ذلك صفته ، مما عساه ينقل عنه في ذلك من أمر ديني ، وبما زلّ فيه تبعا لهواه ناظرا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « بنس أخو العشيرة ^(١) » . مؤتمرا بعموم أمره صلى الله عليه وسلم : « أنزلوا الناس منازلهم ^(٢) » . متشبثا فيه بقول امام الجرح والتعديل يحيى بن معين ، وقد لامه بعضهم في مثل ذلك فقال : لأن يكون هؤلاء أخصامي ، أحب اليّ من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم . مستنصرا بكلام بعض أكابر السلف : هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم . مقتديا بنجوم هذه الأمة ، خصوصا الأئمة الأعلام ، فقد قال الامام أبو حنيفة : ما لقيت أصدق من عطاء ، ولا أكذب من جابر الجعفي . وقال الامام مالك في حق ابن اسحاق مع امامته : كان يكذب . وقال الامام الشافعي في حق حرام بن عثمان : الرواية عن حرام حرام ، ومن روى عن مقاتل قاتله الله ، وأبو جابر يبيّض الله عينيه . وعن الامام أحمد بن حنبل في كتابه العلل

(١) صحيح البخارى (كتاب الادب) ٧ : ٧٦ ، وسنن أبى داود ٢ : ٢٨٨ .

(٢) رواه أبو داود ٢ : ٢٩٤ عن عائشة ، ورواه الخرائطى فى مكارم الاخلاق عن معاذ بلفظ : « أنزلوا الناس منازلهم من الخير والشر » (كشف الخفا ١ : ٢٠٩) .

من ذلك ما لا ينحصر ، وغيرهم ممن خلف بعدهم الى هذا الزمان ،
ولا سيما اذا كان هذا المؤرخ ناقلا عن أحد ممن تقدمه وذلك مع
استحضاره وخوفه مما ورد في اتباع الهوى وعدم ميله اليه ، فاعترض
عليه معترض ، فقال له هذا غيبة لا تحل ، ويجب على فاعله التعزيز وكثر
عليه التشنيع . فهل هو مصيب في أن ذلك غيبة لا تحل أو هو غيبة
مباحة ؟ وهل المؤرخ مأجور مثاب على ذلك ، اذا قصد به ما ذكرناه ؟
وهلا يلام من تقرّر من هذا العلم ، ويكون عائبا لمن لا يحصون كثرة
ممن تقدم من كبار العلماء وأئمة الدين الذين لا مطعن فيهم سوى ذلك ؟
والله أعلم .

فأجاب قاضى القضاة شهاب الدين ابن حجر الشافعى

الحمد لله . اللهم اهدنى لما اختلف فيه من الحق باذنك .

الذى يتصدى لكتابة التاريخ قسمان : قسم يقصد ضبط الوقائع ، فهو غير متقيد بصنف منه ، ولكن يلزمه التحرى فى النقل ، فلا يجوز الا بما يتحققه ، ولا يكتفى بالنقل الشائع ، ولا سيما ان ترتبت على ذلك مفسدة من الطعن فى حق أحد من أهل العلم والصلاح ، وان كان فى الواقعة أمر قادح فى حق المستور ، فينبغى أن لا يبالغ فى افشائه ، ويكتفى بالاشارة ، لئلا يكون المذكور وقعت منه فلتة ، فاذا ضبطت عليه لزمه عارها أبدا . فيحتاج المؤرخ أن يكون عارفا بمقادير الناس وبأحوالهم وبمنازلهم ، فلا يرفع الوضع ولا يضع الرفيع .

والقسم الثانى : من يقتصر على تراجم الناس ، فمنهم من يعمم ومنهم من يتقيد ، وعلى كل منهما أن يسلك المسلك المذكور فى حق من يترجمهم ، فالمشهور بالخير والدين والعلم لا تتبع مساويه فانه غير معصوم ، والمستور قد تقدم حكمه . والمجاهر بالفسق والفجور ، اذا خشى من ستر حاله ترتب مفسدة ، كالاغترار بجاهه أو بماله أو بنسبه ، فيضم الى من ليس على طريقته . فهذا يجوز له بهذا القصد ، أن يبين حاله بالنسبة لرفيقه أو أخيه أو قريبه ، كأخوين مثلا اشتهرا بالعلم ، وأحدهما كان مشهورا بالفقه والديانة ، والآخر بعكسه . وربما وجب عليه بيان هذا المجاهر اذا كان هناك من يغتر به . وقد بسط شيخ الاسلام النواوى القول فى ذلك آخر كتاب « الأذكار » ^(١) ويبين حال من يباح ذكره بما فيه ، وأحال عليه فى زياداته فى « الروضة » فمن أراد الوقوف عليه فقد أرشدته اليه .

ومن جملته بيان حال المحدث :

ثم الذى يتقيد بصنف من الناس تارة يكون محدثا ، وتارة يكون

(١) الأذكار النووية ص ١٠٥ طبعة مصر ١٣١٩ . (باب بيان ما يباح من الغيبة) .

غير محدث ^(١) . فالمحدث أصل وضع فنه بيان الجرح والتعديل فمن عابه بذكره ، لعب المجاهر بالفسق [أو لمتصف بشيء مما ذكر] ^(٢) أو ملبس أو مشارك للمجاهر في صفته ، فيخشى أن يسرى اليه الوصف .

ثم هذا المحدث : يكون تارة بلغ درجة الاجتهاد في الجرح والتعديل ، وتارة يكون ناقلا عن غيره .

فالأول : هو الذى تقدم تفصيل حاله .

والثانى : يلزمه تحرى الصدق فى النقل ، ولا يعتمد على مجرد التشنيع فى كل أحد . فان للناس أغراضا متفاوتة ، بل ينظر فى الناقل له . فان كان ثقة ليس بمتهم فى المنقول عنه فليعتمده ، وان سماه فهو أبرأ لساحته ، وان شكر فيه فليقتصر على الإشارة ، ولا يجزم بما يتردد فيه ، بل يأتى فيه بصيغة التمرىض . وان كان الناقل له ممن ينسب الى المجازفة أو كان بينه وبين المنقول عنه حظ نفس ، فليجتنب النقل عنه ، فان اضطر الى ذلك فليكشف أمره ويتبرأ من عهده .

وأما كلام أئمة النقل فى الجرح والتعديل ، فأشهر من أن نذكر له أمثلة . وقد خاض فى ذلك من لم يشك فى ورعه ، كالامام أحمد ، والبخارى . وهو القائل : ما اغتبت أحدا منذ علمت ^(٣) أن الغيبة حرام . ومن المتأخرين الحافظ تقي الدين « صاحب الكمال فى معرفة الرجال » الذى هذبه المزي . ولقد كان فى الورع بمكان مشهور .

وأما اعتراض من اعترض فى ذلك ، زاعما أن ذلك غيبة ^(٤) ، فان كان جاهلا فليعلم ، فان أصر فليؤدب بما يليق ، ليرتدع عن الخوض فيما ليس (له) به علم . وان كان منسوباً للعلم ، فاللوم عليه أشد ، لأنه يصير معاندا فليقابل بما يليق به من الزجر ، حتى يرجع عن الطعن فى البرىء ، والذب عن المقتضى ^(٥) ، ويثاب ولى الأمر — أيده الله تعالى — على ذلك ، وبالله التوفيق .

(١) من هنا الى آخر الفقرة موجود فى الاعلان بالتوبيخ ص ٥٣ .

(٢) تكملة من الاعلان بالتوبيخ ص ٥٣ .

(٣) فى الاعلان ص ٥٢ : « سمعت » .

(٤) من هنا الى آخر الفتوى موجود فى « الاعلان ص ٥٤ » .

(٥) فى الاعلان « المجترى » .

وأجاب قاضى القضاة شمس الدين القاياتى الشافعى

الحمد لله رب العالمين ، وبه التوفيق (١) .

إذا كان على الوجوه المذكورة ، فهو من النصيحة التى يثاب مرتكبها ويكون آتيا بفرض كفاية . وقد قام بواجب أسقط [به] (٢) الجرح عن غيره ، ومن هنا قيل ان القيام بفرض الكفاية يفضل القيام بفرض العين . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

وأجاب قاضى القضاة سعد الدين ابن الديرى الحنفى

الحمد لله الهادى للحق .

لا ينكر على من سلك فى ذلك مسلك أهل الضبط والاعتقان ، وتجنب المجازفة واحتاط لنفسه فى ذلك . فان أصل ذلك من الواجبات التى لا يسع الاخلال بها ، والقواعد التى يتعين حفظها ورعايتها . فان خطر الدين أعظم من خطر الدنيا . وقد شرط فى الحقوق المالية رعاية العدالة وثبوت الأهلية ، فأحرى أن يتعين ذلك فى الأحكام الشرعية ، صونا لها عن التغيير والتحريف ، خصوصا ممن غلب عليه هواه فأضله عن هداه كالمبتدعة ، والدعاة الى الضلال . فيجب الاحتياط بكشف أحوال ثقله الأخبار ، والفرقة بين من يوثق بقوله ويركن الى روايته وبين من يجب الاعلام بحاله . فلا ينكر على من اعتمد فى قوله على أقوال المعروفين بذلك ، المجانبين للأهواء ، بل يكون فاعل ذلك محمودا مثابا اذا صدقت نيته واستقامت طريقته والله أعلم .

(١) أورد السخاوى هذه الفتوى فى الاعلان ص ٥٤ .

(٢) تكملة من الاعلان .

وأجاب قاضى القضاة بدر الدين العيني الحنفى

الله الهادى الى الصواب .

هذا الرجل الذى يذكر تراجم الناس ، ان كان على الصفة التى ذكرها المستفتى بقوله : « ولا سيما اذا كان هذا المؤرخ ناقلا عن أحد ممن تقدمه الى آخره » . فلا حرج عليه ، والرد عليه لا يجوز ، لأن بذلك يحصل التمييز بين القول الحق والقول الباطل . ولا يعرف هذا الا بمعرفة حال القائل به . وذلك أن ناسا من أهل البدع والضلال ، أدخلوا فى معانى القرآن ما ليس منه ، وتعرضوا لسنة النبى صلى الله عليه وسلم بالزيادة والنقصان ، وأنشأ الله فى كل عصر من النقاد من ميزوا البهارج من الجياد ، وتكلموا فى الرواة بالجرح والتعديل ، خوفا من قتلهم بالتغيير والتبديل . وكان فى العصر المتقدم مثل الأئمة الأربعة رضى الله عنهم كما ذكرهم المستفتى ، ثم من بعدهم مثل يحيى بن معين ، وأبى زرعة الرازى ووكيع وسفيان الثورى وأمثال هؤلاء . ثم من بعدهم جماعة كثيرون قد ذكروا فى الكتب المتعلقة بهذا الشأن .

وأما قول المعترض : ان هذه غيبة ، فليس كذلك . وقد قال الامام ابن الجوزى : وقد استشعر بعض جهلة الزهاد ومن قل علمه من العباد ، أن ذلك القدح غيبة ، وهذه عن معرفة حراسة الشرائع ، وجهل بمقدار الوسائل والذرائع . وقال محمد بن بشار : قلت لأحمد بن حنبل رضى الله عنه : انه ليشدد علىّ أن أقول : فلان ضعيف ، فلان كذاب . فقال اذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم . وقال ابن أبى حاتم ، باب وصف الرواة بالضعف : وأن ذلك ليس بغيبة . ثم روى بإسناده عن عفان قال : كنت عند اسماعيل بن عثية فحدث رجل عن رجل بحديث ، فقلت لا تحدث عن هذا ، فانه ليس بثبت . فقال : اغتبهته ! فقال اسماعيل بن عثية : ما اغتابه ، ولكن حكم عليه أنه ليس بثبت . ثم ان الرجل استدل على ما ذكره من تراجم الناس

بقوله صلى الله عليه وسلم : « بئس أخو العشيرة » فانه ليس بغيبة ، لأنه ذكر ما هو فيه من الأمور الغير المرضية حتى يحترس عنه الناس . وذكر : هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .

قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي ، ثنا الانصارى ، ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين قال : هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .

روى باسناده عن هشام يعنى ابن حسان قال : قال محمد ، يعنى ابن سيرين : انظروا عمن تأخذون هذا الحديث فانما هو دينكم .

وروى عن الضحاك بن مزاحم أيضا هكذا . وعرفت من هذا أن قول المعترض المذكور : أن هذا غيبة لا يحل ، وعلى فاعله التعزير ، غير صحيح . لأنه طعن لأكابر العلماء من المحدثين وغيرهم من أهل الجرح والتعديل ، والتعزير يجب عليه في هذه المقالة . وأما الكلام في المؤرخين المتأخرين ، الذين كتبوا التاريخ ، مثل ابن الجوزى وسبته والخطيب وابن عساكر وأمثالهم ، فانهم لم يريدوا بهذا الا وقوف الناس من أهل العلم على ذلك ، ليميزوا المعدل من المجروح .

وأما الذى يكتب التاريخ في زماننا هذا ، فان كان نقله عن مشاهدة وعيان ، أو بأخبار ثقات ، فلا بأس بذلك . لأن فيه فوائد كثيرة لا تخفى على المتأمل . والكلام فيه كثير يحتاج الى توريف مجلدات . والله أعلم بالصواب .

وأجاب قاضى القضاة عز الدين الكنانى الحنبلى

الجواب : وبالله الصواب (١).

لا شك فى جلالة علم التاريخ وعظم موقعه من الدين ، وشدة الحاجة الشرعية اليه ، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية ، مأخوذة من كلام الهادى من الضلالة والمبصر من العمى . والنقطة لذلك هم الوساطة بيننا وبينه . فوجب البحث عنهم والفحص عن أحوالهم . وهذا أمر مجمع عليه . والعلم المتكفل بذلك هو علم التاريخ . ولهذا قيل انه من فروض الكفاية : وقد اختلف فى فرض الكفاية ، هل هو أفضل من فرض العين لسقوط التكليف بفعل عن الفاعل وغيره بخلاف العين ، ومن الأمور الاعتقادية ، الأخبار النقلية المحضمة ، كحديث أم زرع والألف دينار ، لوجوب اعتقاد صدق ذلك مع ما فيه علم التاريخ غير ذلك من فوائد جليلة وأمور نفيسة من الأحاديث النبوية والمسائل العلية والمباحث النظرية والأشعار التى جل مواد العلوم الأدبية ، كاللغة والمعانى وغيرهما ، وعدتها اثنا عشر علما ، والوقائع المحصلة للعقل التجريبي ، والمواعظ النافعة ، واللطائف المفيدة لترويح النفس ، وفيه حديث ذكره الراغب وغيره : رويها النفوس فإن لها نقرات كنقرات الابل . وحفظ الأنساب المرتب عليه صلة الرحم ، وأن ينسب الى غير أبيه ، أو يتولى غير مواليه ، وفى ضبط التاريخ بالسنين فوائد جمة وأمور مهمة لحفظها الصحابة والفاروق رضى الله عنهم عند وضع التاريخ ، ذكرها المؤرخون والمحدثون وغيرهم ، منها معرفة الكذابين المدعين لحوق ما لم يلحقوه . ومنها بيان آجال الحقوق واختلاف النقود ووقف الأوقاف المرتب عليها الاستحقاقات ومنها معرفة القرون الفاضلة التى قال فيها النبى صلى الله عليه وسلم : « خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » (٢) لىتميز المقتدى

(١) أشار الحافظ شمس الدين السخاوى فى الاعلان بالتوبيخ الى هذه الفتوى فى ص ٣٨ و ٤١ و ٤٦ ولخصها فى صفحتى ٥٥ - ٥٦ .

(٢) البخارى : فضائل الصحابة الباب الأول . والجامع الكبير ص ٣٩٩

به من غيره . ومنها بيان البدع والحوادث ، الى غير ذلك مما يضيق الوقت عن استيعابه .

وقد قال ابن حزم في كتاب مراتب العلوم ^(١) : والعلوم القائمة اليوم سبعة أقسام عند كل أمة وفي كل مكان : علم الشريعة وعلم أخبارها وعلم لغاتها ، وذكر البقية .

وقال ابن الأكفاني في « الدر النظيم في أقسام العلم والتعليم » ^(٢) : وكتب التواريخ ينتفع بها للاطلاع على أخبار العلماء والعقلاء ووقائعهم وحوادث الحدثان وسير الناس وما أبقي الدهر من فضائلهم ورذائلهم بعد أن أبادهم ^(٣) . اهـ .

ولم تزل الأمة على ذلك قديما وحديثا من غير نكير .

وقد صنفت في التاريخ ، نجوم الهدى ومصابيح الظلم ممن لا مطعن فيهم ولا قدح . فمن صنف فيه في المئة الثانية : الليث بن سعد ، وقبله الطبقات لابن اسحاق ^(٤) . ومن الثالثة : الامام أحمد والشيخان البخاري ومسلم والنسائي . ومن الرابعة : الطبري وابن عدي : ومن الخامسة : الخطيب والشيخ أبو اسحاق الشيرازي . ومن السادسة : ابن عساكر وابن الجوزي . ومن السابعة : ابن خلكان والمنذرى . ومن الثامنة : المزى والذهبي . ومن التاسعة : الحافظ ابن حجر وقاضى القضاة العيني وغيرهم ممن لا يحصى . ومن خص بالتصنيف في الضعفاء والمتروكين :

(١) مراتب العلوم ص ٧٨ - طبع ضمن رسائل ابن حزم بعناية الدكتور احسان عباس . والنص هنا بتصرف .

(٢) هو الكتاب المطبوع في مصر سنة ١٩٠٠ بعنوان : ارشاد القاصد الى أسنى المقاصد .

(٣) نص العبارة في ارشاد القاصد : « وكتب التواريخ ينتفع بها فى الاطلاع على أخبار الملوك والعلماء والأعيان وحوادث الحدثان فى الماضى من الزمان . وفى ذلك ترويح الخواطر وعبر لاولى البصائر »

(٤) بالهامش « لعله لابن سعد » . وهو الصواب لأن ابن اسحاق له « السيرة النبوية » .

عبد الرحمن بن مهدي ، والبخاري ، والنسائي ، وابن عدي ، وابن حبان ،
وجماعة كثيرة آخرهم الذهبي في ميزان الاعتدال ثم قاضي القضاة
ابن حجر في لسان الميزان .

إذا علم هذا ، فقول المعترض : ان هذا غيبة لا يحل ، ويجب على
فاعله التعزير ، غير مسلم . لأنه على تقدير تسليم أنها غيبة ، فما كل غيبة
حرام ، فقد أجازوها في مواضع . قال ابن مفلح : منها النصيحة للمسلمين
وهي جائزة بلا خلاف بل واجبة ، وسواء كانت النصيحة خاصة أم عامة .
قال يحيى بن معين : انا لتكلم في أناس قد خطوا رجالهم في الجنة . وقال
الامام احمد : هو أفضل من الصوم والصلاة . وقال ابن عبد السلام في
« القواعد » : القدح في الرواة واجب لما فيه من اثبات الشرع ، ولما على
الناس في [ترك] ^(١) ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من
الأحكام ، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع اليه ،
وجرح الشهود واجب عند الحكم عند المصلحة ، من حفظ الحقوق من
الدماء والأموال والأعراض والابضاع والأنساب ، وسائر الحقوق أعم
وأعظم . والدلالة على النصيحة قوله تعالى (١٠ب) : « وقل الحق من
ربكم » ^(٢) . وعن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها : أتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت : ان أبا جهم ومعاوية خطباني . فقال : أما معاوية
فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع العصاة عن عاتقه . متفق عليه .
وفي رواية لمسلم : فضراب للنساء ^(٣) .

قال بعض العلماء : فهذا حجة لقول الحسن البصري : أترغبون
عن ذكر الفاجر ؟ اذكروه بما فيه ليحذره الناس ، فان النصح في الدين
أعظم من النصح في الدنيا . فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح

(١) تكملة من الاعلان .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٩ .

(٣) أنظر هذا الحديث في مسلم ١ : ٤٣٢ وترجمة فاطمة بنت قيس
في تهذيب الكمال ورقة ٨٤٦ و (مخطوطة طلعت بدار الكتب رقم ٢٢٧
مصطلح) .

المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم ، ثم ذكر أشياء كثيرة يجوز الغيبة عندها على خلاف في بعضها ، فذكر المتظلم والمخاصم — وفيه حديث الحضرمي والكندى لما قال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي : ألك بيّنة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . قال : انه رجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه ، وليس يتورع عن شيء . رواه مسلم ^(١) من حديث وائل — والمرأة حال الغيرة ، وأشياء أخر . واستدل على جوازها لمعنى حسن شرعى بأشياء ، وذكر في ذلك شيئا منها عن عائشة رضى الله عنها : أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ائذنوا له ، بسئ أخو العشيرة . متفق عليه : وعنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننا شيئا ^(٢) . رواه البخارى . وقال النووى رضى الله عنه في الرياض ^(٣) : تباح الغيبة في أحوال للمصلحة . والمجوزة لها غرض صحيح شرعى لا يمكن الوصول اليه الا بها . وهى ستة أسباب : التظلم ، والاستعانة على ازالة المنكر ، والاستفتاء ، والتحذير ، وذلك من وجوه < منها > : جرح المجروحين من الرواة والشهود ، وذلك جائز باجماع المسلمين بل واجب للحاجة . ومنها المشاورة في مصاهرة أو مشاركة أو غيره . ومنها : أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها فيجب ذكر ذلك . ومنها : اذا رأيت من يشتري عبدا معروفا بالسرقة أو غيرها فعليك أن تبين ذلك . والخامس : أن يكون مجاهرا ، كالمجاهر بمصادرة الناس (١١١) وأخذ المكس فيجوز ذكره . والسادس : أن يكون معروفا باللقب كالأعمش والأعرج فيجوز تعريفهم بذلك .

قال : فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء وأكثرها مجمع عليه . هذا كلامه في الرياض مختصرا .

فيحمل حال هذا المؤرخ على محمل من المحامل الحسنة ، لأنه لم يتعين

(١) مسلم : ٢٢٠/٢٢٣/٢٢٤ .

(٢) البخارى ٧ : ٨٤ ، كتاب الادب ، الباب ٥٩ .

(٣) رياض الصالحين ص ٢٧٤ (طبعة مصر ١٣٢٥) .

غيره ، فيجب . وحسن الظن به متعين وهو أخير بنيته ، اذ لا سبيل لنا الى الاطلاع عليها الا من قبله وحينئذ فلا اعتراض عليه اذ أدنى حالاته أن يكون مباحا ان لم يكن مستجبا ولا واجبا ، ولا تعزير . في مباح بل هو مثاب مأجور ، اذا كان قصده النصيحة كما ذكره ، وانما الأعمال بالنيات ويلام المنفّر عن هذا العلم والعائب له . وكيف يليق عيب علم شرعى اتفق الناس عليه فى كل زمان ومكان ، كما نقله ابن حزم ^(١) ؟ أم كيف تعاب أئمة الهدى المتفق على عدالتهم والاقتداء بهم والحالة هذه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

اتتهت الأجوبة الموجودة

والحمد لله رب العالمين

(١) مراتب العلوم ص ٨٩ .